

أثر السياسة النقدية على المصارف الإسلامية في الجزائر- حالة مصرف السلام وبنك البركة
خلال الفترة (2011- 2022)

The Impact of Monetary Policy on Islamic Banks in Algeria - The Case of Al Salam Bank and Al Baraka Bank During the Period (2011-2022)

ط.د. زباني إبراهيم^{1*}، أ.د. بضياف عبد الباقي²

¹ مخبر متطلبات تأهيل وتنمية الاقتصاديات النامية في ظل الانفتاح الاقتصادي العالمي الجديد، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر،

ziani.brahim@univ-ouargla.dz

² مخبر التمويل، مالية الأسواق ومالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر ، beddiaf.abdelbaki@gmail.com

تاريخ القبول: 2025/12/02

تاريخ الاستلام: 2025/08/16

المخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر السياسة النقدية على المصارف الإسلامية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2022. والوقوف على علاقة بنك الجزائر بالمصارف الإسلامية. وتحليل أدوات السياسة النقدية المطبقة على البنوك الإسلامية. وقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في تتبع أدوات السياسة النقدية وتحليل بيانات التقارير السنوية لبنك الجزائر والبنوك الإسلامية للتعرف على التأثيرات الممكنة على سيولة واستثمارات المصارف الإسلامية. وقد توصلت الدراسة إلى أن خضوع المصارف الإسلامية لأدوات السياسة النقدية التقليدية يؤثر سلبا على كفاءتها في إدارة سيولتها. وكبح قدرتها التنافسية. الكلمات المفتاحية: سياسة نقدية، مصارف إسلامية، سيولة، بنك مركزي، بنك البركة.

تصنيف JEL: E5، G21، D12.

Abstract:

This study aims to examine the impact of monetary policy on Islamic banks in Algeria during the period from 2011 to 2022. It also examines the relationship between the Bank of Algeria and Islamic banks, and analyzes the monetary policy tools applied to Islamic banks.

A descriptive analytical approach was adopted to track monetary policy tools and analyze data from the annual reports of the Bank of Algeria and Islamic banks to identify the potential impacts on the liquidity and investments of Islamic banks. The study concluded that the subjection of Islamic banks to conventional monetary policy tools negatively impacts their liquidity management efficiency and inhibits their competitiveness.

Key Words: monetary policy, Islamic banks, liquidity, Central Bank, Al Baraka Bank.

JEL Classification: E5، G21، D12.

1. مقدمة:

السياسة النقدية هي إحدى السياسات لتوجيه حالة الاقتصاد وضبط التوازنات الاقتصادية الكلية، وتحقيق الاستقرار المالي والنقدي. تلجأ إليها السلطات النقدية ممثلة في البنك المركزي بالاعتماد على مجموعة من الأدوات. إن تطور القطاع المصرفي الجزائري والإصلاحات التي شهدتها مكن من إضفاء استقلالية أكبر لبنك الجزائر في إدارة سياسته النقدية، ووفر ظروفًا مناسبة للصيرفة الإسلامية من خلال النظامين 02-18 و 02-20 الذي حدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها وتعزيز القانون النقدي والمصرفي 09-23 الطابع القانوني للصيرفة الإسلامية مع تكييف القوانين مع ما يلائم منتجاتها.

غير أن اعتماد أدوات تقليدية في تنفيذ السياسة النقدية من شأنه أن يفرض تحديًا كبيرًا يتمثل في كيفية إدماج هذا النوع من البنوك ضمن الإطار العام للسياسات الاقتصادية والنقدية دون المساس بمبادئها وأسسها الشرعية. فالتوفيق بين متطلبات الصيرفة الإسلامية وأهداف السياسة النقدية في الجزائر يتطلب فهما دقيقًا ومعمقًا لطبيعة العلاقة بين الطرفين.

1.1 إشكالية الدراسة :

ضمن السياق السابق، يمكن طرح إشكالية دراستنا في السؤال المحوري التالي :

إلى أي مدى يمكن أن تؤثر السياسة النقدية على المصارف الإسلامية في الجزائر؟ وهل توافق أدوات السياسة النقدية التي يطبقها بنك الجزائر طبيعة عمل المصارف الإسلامية في الجزائر؟

اعتمادًا على السؤال الرئيسي تم طرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ماهو واقع البنوك الإسلامية وما طبيعة العلاقة بينها وبين بنك الجزائر؟
- ما هي التأثيرات من استعمال أدوات السياسة النقدية من طرف بنك الجزائر على المصارف الإسلامية؟
- هل تتوافق أدوات السياسة النقدية مع طبيعة عمل البنوك الإسلامية؟

2.1 فرضيات الدراسة :

للإجابة على التساؤلات السابقة يمكن صياغة فرضيات الدراسة كالتالي :

- المصارف الإسلامية تعاني من مشاكل تحد من نشاطها ؛
- تطبيق أدوات السياسة النقدية يؤثر في نشاط المصارف الإسلامية ويحملها أعباء في مجال السيولة الربحية ؛
- يمكن استحداث أو تعديل أدوات السياسة النقدية لتتلاءم مع طبيعة وخصوصية المصارف الإسلامية .

3.1 أهداف الدراسة :

بناء على ما سبق تهدف الدراسة إلى :

- التعرف على مفهوم المصارف الإسلامية والسياسة النقدية .
- إلقاء الضوء حول حقيقة السياسة النقدية في الجزائر .
- معرفة طبيعة العلاقة بين بنك الجزائر و المصارف الإسلامية .
- دراسة أثر السياسة النقدية المطبقة من بنك الجزائر على أداء البنوك الإسلامية .

4.1 منهج الدراسة :

يهدف الإحاطة بجوانب الموضوع والإجابة على إشكالية الدراسة ثم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي من أجل التعريف بالإطار النظري للدراسة الخاصة بالبنوك الإسلامية والسياسة النقدية وتحليل البيانات الخاصة بالتقارير السنوية لبنك الجزائر والبنوك الإسلامية في الجزائر.

2. مفاهيم عامة حول السياسة النقدية والمصارف الإسلامية.

1.2 أساسيات حول السياسة النقدية.

السياسة النقدية هي مكون رئيس من مكونات السياسات الاقتصادية الكلية التي تتضمن إضافة إلى السياسة النقدية، السياسة المالية ، سياسة سعر الصرف، سياسة التجارة الخارجية. للوصول للأهداف الاقتصادية الكلية لابد من وجود تكامل وتنسيق بين تلك السياسات. (الشاذلي، 2017، صفحة 1)

- تعريف السياسة النقدية

- السياسة النقدية هي مجموع السياسات النقدية التي تقوم بوضعها السلطات النقدية ممثلة في البنك المركزي غالبا بهدف التحكم في وسائل الدفع وتحقيق التوازن النقدي والاقتصادي. (شودار، 2023، صفحة 34).

- السياسة النقدية هي ذلك العمل القائم على مراقبة عرض النقود من طرف البنك المركزي لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة.. (Palat, 1986)

- السياسة النقدية هي السياسة التي تشمل جميع القرارات والإجراءات النقدية بصرف النظر عما كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي.. (Ezing, 1964)

- من خلال التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل للسياسة النقدية، بأنها مجموعة من القواعد والوسائل والإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات النقدية للتأثير والتحكم في عرض النقود بما يتوافق والنشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة.

- أهداف السياسة النقدية

تسعى السياسة النقدية دوما إلى بلوغ الأهداف النهائية التي تسعى لها السياسة الاقتصادية العامة، وتتمحور الأهداف الرئيسية للسياسة النقدية في الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار (تنظيم وتسيير عرض النقد) ، التوازن في ميزان المدفوعات، تحقيق مستوى التشغيل الكامل، تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، وتعرف الأهداف الأربعة النهائية بأهداف المربع السحري للاقتصادي الإنجليزي (نيكولا كالدور) .

ونتطرق إلى هذه الأهداف الأربعة فيما يلي: (أسامة، 2021، الصفحات ص، ص: 4-6).

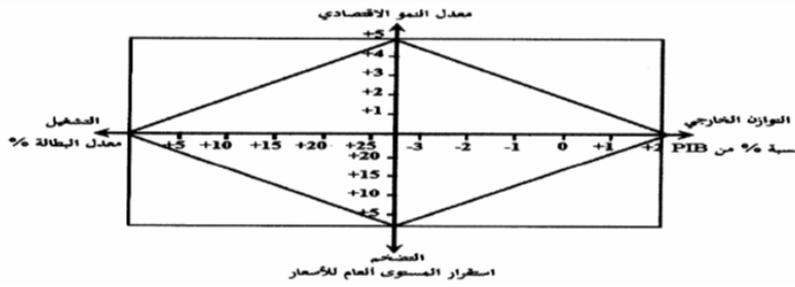
1- النمو الاقتصادي : عادة ما يتم اعتماد زيادة الناتج المحلي الخام كأداة لقياس النمو ، إلا أن هذا المقياس يطرح مشكلة الاقتصاد الموازي الذي يتكون من الأنشطة الغير مصرح بها وأحيانا غير القانونية، وقد يصل القطاع الموازي إلى 20 % من PIB في بعض اقتصاديات الدول .

2- التشغيل الكامل : بمفهومه الواسع ينصرف إلى استعمال الكامل لكل عوامل الإنتاج والتي من بينها طبعا العمل .

3- التحكم في التضخم : يعني العمل على تخفيض معدل التضخم ، لأن عدم التحكم في التضخم يؤدي إلى فقدان ثقة الأعوان الاقتصاديين في العملة وفي الإجراءات المتخذة من طرف الدولة .

4- التوازن الخارجي : توازن ميزان المدفوعات ، ميزان المدفوعات هو عبارة عن سجل المعاملات المالية للبلد مع الخارج ، وأي اختلال فيه يؤثر على استقرار العملة .

الشكل (1): الأهداف النهائية للسياسة النقدية حسب المربع السحري لكالدور (N. KALDOR)



المصدر: (راتول،، صفحة 92)

- أدوات السياسة النقدية

يعتبر البنك المركزي السلطة الإشرافية النقدية لأي بلد، حيث يسعى إلى التأثير على عرض النقود و حجم الائتمان المتاح كما ونوعا من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية. ولبلوغ هدفه يستخدم مجموعة من الأدوات لتحقيق ذلك وهذا تماشيا مع الظروف الاقتصادية السائدة. وفيما يلي يتم استعراض لأهم هذه الأدوات.

1- أدوات السياسة النقدية التقليدية

1-1 الأدوات الكمية (غير المباشرة):

- سياسة سعر إعادة الخصم : يقصد بسعر إعادة الخصم السعر الذي يتحصل عليه البنك المركزي مقابل إعادة خصمه للأوراق التجارية سبق للبنوك التجارية خصمها من عملائها، ويسمى أيضا بسعر البنك. (زيرار، 2023، صفحة 524)

- سياسة الاحتياطي النقدي القانوني: هو التزام البنوك التجارية باقتطاع جزء من ودائعها كاحتياطيات نقدية تودع لدى البنك المركزي (يوسف، 2014، صفحة 97). فالبنك المركزي كبنك البنوك يتعين عليه الاحتفاظ بجزء من الاحتياطي النقدي الخاص بالبنوك التجارية ويحدد الحد الأدنى من هذا الاحتياطي، ولكن يمنح البنك المركزي السلطة القانونية في تغيير مقدار تلك النسبة من الاحتياطي.

- سياسة السوق المفتوحة: تعني سياسة السوق المفتوحة دخول البنك المركزي للسوق النقدية من أجل تخفيض أو زيادة حجم الكتلة النقدية عن طريق بيع أو شراء الأوراق المالية من أسهم وسندات، وتعتبر هذه الوسيلة الأكثر شيوعا واستعمالا خاصة للدول المتقدمة. (مسغوني، 2020، صفحة 264)

2-1 الأدوات الكيفية (المباشرة):

- الإقناع الأدبي: ويعني قيام البنك المركزي بإقناع المصارف، وإبداء النصيحة لها فيما يخص توجهاتها الائتمانية عموما وذلك لأجل التقيد بالسياسة التي يرسمها.

- هامش الضمان المطلوب: يمثل هامش الضمان المطلوب ذلك المقدار من الأموال التي يمكن أن يحصل عليها العملاء من البنوك التجارية لشراء الأوراق المالية كقرض من هذه البنوك، والباقي يدفعه العملاء من أموالهم الخاصة ويسمى هامش الضمان. (ناصر، 2006، صفحة 125)

- سياسة تأطير الائتمان: هو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقف لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية وفق نسب محددة خلال العام، وفي حال الاخلال بهذه الإجراءات تتعرض البنوك إلى عقوبات تتباين من دولة إلى أخرى. (لطرش،، 1993، صفحة 46).

- تخصيص التمويل: يمكن للبنك المركزي أن يحدد نسب معينة لتمويل القطاعات ذات الأولوية، كما يستطيع أن

يقدم مساعدات مالية إلى بعض البنوك بهدف إعادة التمويل بموجب الخطط الإلزامية لتشجيع التدفقات التمويلية إلى القطاعات ذات الأولوية.

1-3 أدوات أخرى (بركاني، 2019، الصفحات ص، ص: 23-25)

- نظام سقف الخصم : للبنك المركزي أن يحو دون ارتفاع قروض البنوك عن طريق تحديد سقف إعادة الخصم للأوراق التجارية خاصة، بحيث يحدد مبلغ معين لا يمكن تجاوزه، وذلك بإقرار حد أعلى للمقادير التي يمكن لكل بنك أن يعيد خصمها.

- معامل السيولة: هناك عدة تدابير وقواعد تسمح للحكومة أن تقيّد قدرة إحداث العملة، كما تعتمد على مبدأ إيجاد علاقة ما بين حجم النقود الموجودة داخل البنك وحجم العملة التي يحدّثها البنك، سواء عن طريق التداول بالشيك أو عن طريق منح القروض، إذن يقع إعداد التزامات البنك لدى زبائنه أي إعداد الذمم التي يملكها البنك على الاقتصاد أو الذمم المعاكسة عليه ومجموع التزامات البنك.

- تقييد أسعار الفائدة: يقوم البنك المركزي بتحديد أسعار الفائدة التي يجب على البنوك أن تطبقها سواء المتعلقة بالقروض المقدمة لمختلف القطاعات الاقتصادية أو تلك التي تخص الفائدة الواجب دفعها للعملاء على الودائع الآجلة.

وكذلك معدلات الفوائد التي يفرضها البنك المركزي في إطار إعادة تمويله للبنوك، فحتى يكون الاستثمار مربحا بالنسبة للبنك لابد أن تتجاوز الفوائد المقبوضة مجموع التكاليف المدفوعة من طرف البنك.

2- أدوات السياسة النقدية غير التقليدية

1-2 التيسير الكمي: هو "عبارة عن سياسة نقدية يقوم بموجبها المصرف المركزي بزيادة حجم مركزه المالي ليتمكن من زيادة حجم الأموال المخصّصة للإقراض عبر إصدار نقدي جديد، يقوم البنك المركزي باستخدام هذه النقود الجديدة لشراء الأصول من المصارف الأخرى، مما يزيد من السيولة لدى تلك المصارف، فتصبح بذلك قادرة على إعطاء المزيد من القروض للراغبين بذلك". ويعرف أيضا التيسير الكمي على أنه "عملية خلق كتلة نقدية من طرف البنك المركزي دون وجود مقابل لهاته الكتلة، يتم ضخ هاته النقود في الاقتصاد عن طريق شراء الديون المتعثرة و/أو السندات الحكومية، وبعد استعادة النشاط الاقتصادي انتعاشه، يتم إعادة بيع هاته السندات، وتختفي هاته النقود وحسب (يتم تدميرها من قبل البنك المركزي) كما تم ضخها أول مرة". (وعيل، 2018، صفحة 195).

2-2 التيسير الائتماني : التيسير الائتماني هو قيام البنك المركزي محل البنوك التجارية والسوق لتمويل الاقتصاد مباشرة من خلال التوسيع كخطوة أولى في مجموعة القروض الممنوحة للاقتصاد التي يقوم بإعادة تمويلها، ويشترى مباشرة السندات التي تمثل قروضا للاقتصاد (سندات خاصة) كخطوة ثانية، وتمكن هذه العمليات في الآن نفسه من إضفاء الحيوية على سوق هذه السندات ومن ثم توفير تمويلات للاقتصاد بشكل مباشر، ومع ذلك يترتب على البنك المركزي تحمل مخاطر القرض ونسبة الفائدة والتي لا تندرج ضمن مهامه العادية. (علي، 2016، صفحة 10).

3-2 سعر الفائدة السلبي: كما هو معروف، فإن الأفراد والشركات الذين يقترضون الأموال يسددون ديونهم عند حلول موعد السداد مع نسبة فائدة متفق عليها مسبقًا. وعندما تقوم بإيداع أموالك في أحد البنوك، فإن البنك يمنحك فائدة سنوية على إيداعك، وهذا هو المفهوم النظري. وبالتالي، فإن أدنى مستوى للفائدة التي يمكن أن تحصل عليها هو صفر في المئة، مما يؤدي إلى فقدان السياسة النقدية لفعاليتها في هذه الحالة. ومع ذلك، أثبتت التجارب العملية أن السلطات النقدية قد تلجأ إلى تحديد أسعار فائدة أقل من الصفر. تتم فيها المعاملة بين البنوك التجارية

والبنك المركزي فقط، حيث تقوم البنوك التجارية بإيداع أموالها لدى البنك المركزي مع دفع فائدة على الإيداع. ولا يوجد هذا النوع من التعامل مع الفائدة السالبة بين الأفراد والبنوك التجارية. (بن، 2024، صفحة 157)

*ومن خلال هذا نجد أن السياسة النقدية غير التقليدية تختلف عن السياسة النقدية التقليدية في كونها تهدف إلى شراء الأصول المالية من أجل الحفاظ على معدلات الفائدة في السوق عند قيمة الهدف المحدد مسبقاً أي عند معدلات الفائدة الصفرية. (مصداع، 2022، صفحة 498)

2.2 أساسيات حول المصارف الإسلامية.

- مفهوم المصارف الإسلامية.

- المصارف الإسلامية هي مؤسسة بنكية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما تخدم بناء المجتمع بأحكام التكافل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في مساره الصحيح لتحقيق التنمية. (العززي، 2012، صفحة 11).

- تعرف البنوك الإسلامية على أنها عبارة عن كيانات مالية ومصرفية، تهدف بالدرجة الأولى إلى التوافق مع أسس الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بالامتناع عن التعامل بالفوائد الربوية أخذاً وعطاءً وخاصة اجتناب أي عمل مالي ومصرفي مخالف لأحكامها، وبما يحقق دعم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات. (قرش، 2018، صفحة 264).

ومنه يمكننا تعريف المصارف الإسلامية بأنها مؤسسة تقوم بالوساطة المالية، تعمل على حشد وتعبئة المدخرات وتعيد ضخها وتوظيفها في الاقتصاد مما يخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتجمع في نشاطها بين أعمال التمويل والاستثمار والخدمات المصرفية، وكل ذلك متوافق مع ضوابط وأحكام الشريعة الإسلامية.

- خصائص المصارف الإسلامية.

تتفرع خصائص المصارف الإسلامية من قاعدة أساسية هي الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، لذلك يتميز المصرف الإسلامي بمجموعة من الخصائص تميزه عن غيره التقليدي ونذكر أهم هذه الخصائص: (ياسين، 2022، صفحة 203)

1- من ناحية المعاملات:

- تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في كافة المعاملات المصرفية والاستثمارية.
 - تطبيق أسلوب المشاركة في الربح أو الخسارة في المعاملات.
 - الالتزام بالصفات) التنموية، الاستثمارية، الإيجابية (في معاملاتها الاستثمارية والمصرفية.
 - تطبيق أسلوب الوساطة المالية القائم على المشاركة. - تطبيق القيم والأخلاق الإسلامية في العمل المصرفي.
- #### 2- من ناحية النشاط.

كما تتميز بتقديم مجموعة من الأنشطة لا تقدمها المصارف التقليدية وهي :

- نشاط القرض الحسن . - نشاط صندوق الزكاة. - الأنشطة الثقافية المصرفية.

3. تطور أدوات السياسة النقدية الكمية في الجزائر.

سنحاول في هذا الجزء تتبع التطور الحاصل للأدوات الكمية للسياسة النقدية وتحليل لأثار السياسة النقدية على المصارف الإسلامية مع مراعات خصوصية هذه الأخيرة. وعليه لبلوغ أهداف السياسة النقدية المسطرة اتبع بنك

الجزائر مجموعة من الأدوات النقدية والتي حددتها المادة 10 من النظام 02-09 المؤرخ في 26 ماي 2009 والمتعلق بعمليات السياسة النقدية وأدواتها وإجراءاتها وتمثلت في :

- عمليات إعادة الخصم والقرض.
- عمليات السوق المفتوحة.
- الحد الأدنى للاحتياطات الإجبارية.
- التسهيلات الدائمة.

1- إعادة الخصم والقرض :

تعتبر إعادة الخصم من أكثر الأدوات استعمالا من طرف بنك الجزائر في إعادة تمويل البنوك والمؤسسات المالية، وفي مراقبة السيولة المصرفية والتأثير على الائتمان المصرفي. إذ يمكن لبنك الجزائر أن يخصص السندات العمومية الصادرة أو المضمونة من قبل الدولة، وإعادة خصم السندات الخاصة الممثلة لعمليات تجارية وكذا عمليات التمويل ، وهذا ما جاء في النظام رقم 01-15 المؤرخ في 19 فيفري 2015 والمتعلق بعمليات خصم السندات العمومية، إعادة خصم السندات الخاصة ، التسبيقات والقروض للبنوك والمؤسسات المالية . والنظام رقم 03-16 المؤرخ في 28 جويلية 2016 متمم هذا النظام في المادة 2 . حيث نصت على أنه يمكن لبنك أن يقبل خصم السندات العمومية للبنوك وللمؤسسات المالية الصادرة والمضمونة من قبل الدولة لاسيما:

- سندات الخزينة قصيرة الأجل التي لا تقل أو تساوي مدتها سنة واحدة.
- سندات الخزينة متوسطة الأجل التي تتراوح مدتها بين سنتين (2) وخمس (5) سنوات.
- السندات الممثلة للقرض الوطني.

* لا تقبل السندات العمومية متوسطة الأجل للخصم إلا إذا كانت مدة استحقاقها المتبقية تساوي أو تقل عن 3 سنوات.

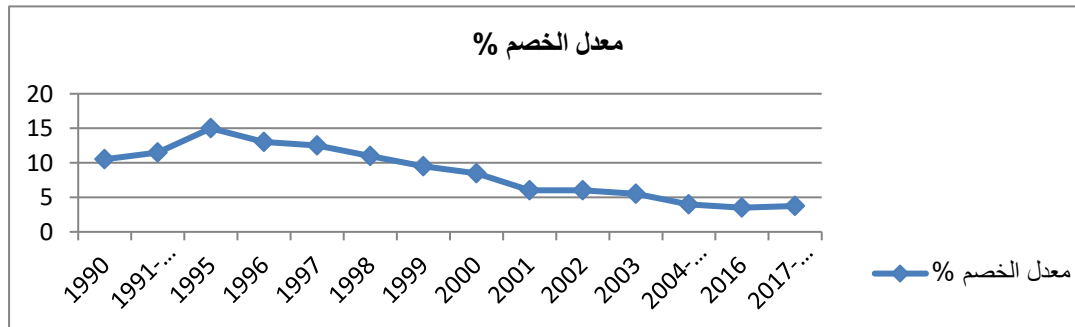
وحسب المادة 3 من نفس النظام فإنه: يمكن لبنك الجزائر أيضا أن يقبل إعادة خصم السندات الخاصة الممثلة لعمليات تجارية وعمليات تمويل قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل التي تؤديها البنوك والمؤسسات المالية.

الجدول (1): تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (1990-2023).

2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994-1991	1990	السنوات
6	8.5	9.5	11	12.5	13	15	11.5	10.5	معدل الخصم
				2023-2017	2016	2016-2004	2003	2002	السنوات
				3.75	3.5	4	5.5	6	معدل الخصم

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: - النشرة الإحصائية لبنك الجزائر رقم 55 (2021)، رقم 58، ص 19.

الشكل (3): تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (1990-2023).



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول (1).

الملاحظ من خلال بيانات الجدول والشكل ،ارتفاع معدل إعادة الخصم من الفترة (1990-1995) من نسبة 10.5% إلى 15% وهذا راجع إلى سياسة بنك الجزائر للحد من التوسع في خلق الائتمان والتحكم في معدل التضخم ،باعتبار أن معدلات التضخم المرتفعة نتيجة تدهور سعر الصرف وتحرير أسعار الفائدة كما أن في هذه الفترة كان معدل التضخم يفوق معدلات الفائدة الإسمية مما يجعل معدلات الفائدة الحقيقية سلبية. ثم بدأ معدل إعادة الخصم في الانخفاض التدريجي والمنظم (1995-2003) وهذا بسبب التحكم في معدل التضخم عن طريق الحد والتضييق على حجم الائتمان وتطبيق برنامج التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي. والانتقال إلى أسعار الفائدة الحقيقية الموجبة. بعد ذلك في عام (2004-2016) شهد معدل إعادة الخصم ثباتا في معدل 4% موضحا تحكم بنك الجزائر في معدلات التضخم واستقراره عند مستويات دنيا ، وتحسن الوضعية المالية بالنسبة للبنوك وظهور فائض سيولة أدى إلى الامتناع عن طلب إعادة التمويل لدى بنك الجزائر. وابتداء من عام 2016 تم تخفيض معدل إعادة الخصم من 4% إلى 3.5% بسبب تراجع السيولة نتيجة لتراجع أسعار البترول وبعد ذلك تم رفعه إلى غاية 3.75% ، وتم تخفيضه بعد ذلك ليصل إلى حدود 3% في 2020 بسبب الجائحة وتفشي وباء كورونا ليعاود الاستقرار في معدل 3.75% إلى غاية 2023.

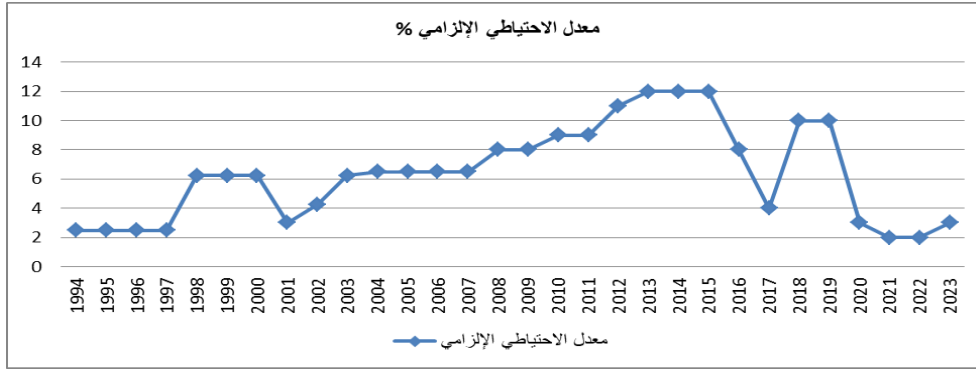
2- الاحتياطي الإجباري : تم اعتبار نظام الاحتياطات الإلزامية وسيلة غير مباشرة لإدارة السياسة النقدية بدءًا من عام 1994 ، ونتيجة لهذا القرار ، تم فرض احتياطي إلزامي على البنوك التجارية بنسبة لا تقل عن 3 % من الودائع البنكية (طيب، 2024 ، صفحة 159)، مع احتساب معدل فائدة يبلغ 11.5% . أدرج قانون النقد والقرض 90-10 هذه الأداة في إدارة السياسة النقدية حيث لا يمكن أن يتعدى هذا الاحتياطي 28% من المبالغ المعتمدة كأساس لاحتسابه. وقد أوضح النظام 04-02 المؤرخ في 4 مارس 2004 الهادف إلى تحديد الشروط العامة لتكوين الاحتياطي الإلزامي في مواده مكونات وشروط تكوين الاحتياطي الإلزامي وفترة تكوينه. قد نصت المادة 5 من هذا النظام أنه لا يمكن أن تتجاوز نسبة الاحتياطي الإلزامي 15% ويمكن أن تساوي 0% ، ويمكن ضبط نسبة الاحتياطي الإلزامي حسب طبيعة الاستحقاقات.

الجدول (2): تطور معدل الاحتياطي الإجباري في الجزائر خلال الفترة (1994-2023).

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
معدل الاحتياطي الإجباري	2.5	2.5	2.5	2.5	6.25	6.25	6.25	3	4.25
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
معدل الاحتياطي الإجباري	6.25	6.5	6.5	6.5	6.5	8	8	9	9
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
معدل الاحتياطي الإجباري	11	12	12	12	8	4	10	10	3
السنوات	2021	2022	2023						
معدل الاحتياطي الإجباري	2	2	3						

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:- النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر رقم 5 ، 66، 56، 34 ص 17.

الشكل (4): تطور معدل الاحتياطي الإجباري في الجزائر خلال الفترة (1994-2023).



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول (2).

تم تحديد معدل الاحتياطي الإجباري بـ 2.5% في عام 1994 ليتم رفعه بعد ذلك إلى 3% ثم 4.25% سنة 2002 وقد أدى تطور هذا المعدل إلى تطور حجم الحسابات المصرفية للبنوك التجارية لدى بنك الجزائر (تحت بند الاحتياطي الإجباري)، ونتيجة لفائض السيولة لدى البنوك بداية من عام 2003 رفع نسبة الاحتياطي الإجباري إلى سنة 2013 ليصل إلى نسبة 12% إذ عمد بنك الجزائر اعتماد معدلات مرتفعة من أجل سحب فائض السيولة والتحكم في معدلات التضخم المرتفعة. وقد بلغ معدل الاحتياطي الإلزامي نسبة 12% سنة 2013 ليبقى مستقرا إلى غاية نهاية 2015 وهذا راجع لأنّ بنك الجزائر اعتمد آلية جديدة لامتنصص السيولة لمدة 6 أشهر. أما الفترة الزمنية من 2013 إلى 2017 فقد شهد معدل الاحتياطي الإجباري انخفاضا بسبب تراجع سيولة الجهاز المصرفي نتيجة لتراجع أسعار البترول، ونظرا لارتفاع معدلات التضخم عمد بنك الجزائر إلى إعادة رفع معدلات الاحتياطي الإلزامي من الفترة 2018 إلى 2020 لتبلغ 10%، ومع نهاية 2020 عمد بنك الجزائر إلى تخفيض معدل الاحتياطي الإجباري من 10% إلى 8% وصولا إلى 3% بسبب الأوبئة الصحية (كوفيد 19) لزيادة سيولة النظام المصرفي ليستقر بعدها الاحتياطي الإلزامي سنة 2021 و2022 بمعدل 2%.

2- عمليات السوق المفتوحة: بمقتضى قانون النقد والقرض 90-10 تم استخدام السوق المفتوحة من خلال المتاجرة في السندات العمومية. وقد أكد الأمر 03-11 في مادته 45 أنه يمكن لبنك الجزائر، ضمن الحدود ووفق الشروط التي يحددها مجلس النقد والقرض أن يتدخل في سوق النقد وأن يشتري ويبيع على الخصوص سندات عمومية وسندات خاصة يمكن قبولها لإعادة الخصم أو منح التسبيقات. إذ لا يمكن أن يتجاوز في أي وقت من الأوقات المبلغ الكلي القائم للعمليات الخاصة بالسندات العمومية المحققة من طرف بنك الجزائر 20% من الإيرادات العادية للدولة المسجلة خلال السنة المالية السابقة. لكن بعد صدور الأمر 03-11 ألغى هذا السقف وجعله مفتوحا حسب ماتقتضيه ظروف السياسة النقدية. ويمكن لبنك الجزائر أن يختار معدل ثابت أو متغير المطبق على عمليات السوق المفتوحة والتي يمكن أن تكون ذات فترات نضج من 7 أيام أو 12 شهرا

وتنقسم الأدوات التي يمكن استعمالها ضمن عمليات السوق المفتوحة إلى ثلاث فئات:

- عمليات التنازل المؤقت. - استرجاع السيولة على بياض.

- العمليات المسماة "النهائية" (شراء وبيع أوراق عمومية).

2-1 عمليات التنازل المؤقت: يقوم من خلالها بنك الجزائر بأخذ أو وضع الأوراق المقبولة على سبيل الأمانة، وبمنح قروض مضمونة بواسطة التنازل عن الأوراق الخاصة

2-2 العمليات المسماة "النهائية": يقوم من خلالها بنك الجزائر بشراء أو بيع نهائي في سوق السندات المقبولة ، ويمكن لهذه العمليات أن تأخذ شكل مساهمة بالسيولة (شراء نهائي) أو سحب للسيولة (بيع نهائي) وتقام هذه العمليات عن طريق الإعلانات عن المناقصة أو وفق إجراءات ثنائية (بنك الجزائر والبنوك).

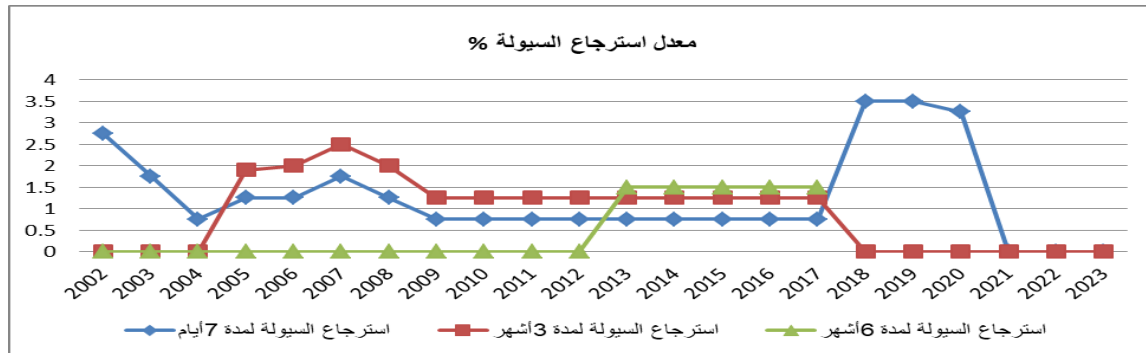
3-2 استرجاع السيولة على بياض: في إطار ضبط السيولة البنكية يقوم بنك الجزائر بدعوة البنوك بتوظيف سيولات عن طريق إعلانات عن المناقصة لدى بنك الجزائر في شكل ودائع دون حصولها على ضمانات (على بياض) مقابل فوائد تتحصل عليها.

الجدول (3): تطور معدل استرجاع السيولة في الجزائر خلال الفترة (2002-2023).

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
استرجاع السيولة لمدة 7 أيام	2.75	1.75	0.75	1.25	1.25	1.75	1.25	0.75	0.75	0.75	0.75
استرجاع السيولة لمدة 3 أشهر	-	-	-	1.90	2.00	2.50	2.00	1.25	1.25	1.25	1.25
استرجاع السيولة لمدة 6 أشهر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
استرجاع السيولة لمدة 7 أيام	0.75	0.75	0.75	0.75	0.75	0.75	3.50	3.25	-	-	-
استرجاع السيولة لمدة 3 أشهر	1.25	1.25	1.25	1.25	1.25	1.25	-	-	-	-	-
استرجاع السيولة لمدة 6 أشهر	1.50	1.50	1.50	1.50	1.50	1.50	-	-	-	-	-

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على: - النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر رقم 8، 53، 45، 15 ص 17.

الشكل (5): تطور معدل استرجاع السيولة في الجزائر خلال الفترة (2002-2023).



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على الجدول (3).

نلاحظ من الجدول أن معدل استرجاع السيولة 7 أيام كان مرتفعا سنة 2002 بمعدل 2.75% ثم بدأ في الانخفاض إلى غاية 2006 بالغا 1.25% ثم ارتفع إلى 1.75% سنة 2007 لامتناس لفائض من السيولة التي كانت مرتفعة ، ثم بدأ في الانخفاض إلى غاية سنة 2017 ليبلغ أعلى معدل سنة 2018 وهذا يدل على أن الأداة (استرجاع السيولة 7 أيام) كانت نشيطة في (2007-2006) و (2018) بسبب الصدمة البترولية وتقلص السيولة البنكية . أما سنة 2005 فقد تم إدخال أداة جديدة لاسترجاع السيولة لمدة 3 أشهر بمعدل 1.90 % وفي سنة 2013 تم إدخال أداة جديدة أيضا تتمثل في استرجاع السيولة لمدة 6 أشهر بمعدل 1.5 %.

4. أثر السياسة النقدية التقليدية على المصارف الإسلامية.

1.4 طبيعة العلاقة بين بنك الجزائر والبنوك الإسلامية.

ضمن إطار مهام البنك المركزي سواء الإشرافية والرقابية فإنه يستخدم العديد من الأدوات والأساليب التي تؤثر على عمل البنوك، ووظيفته كسلطة نقدية مسؤول عن تنظيم المعروض النقدي والمحافظة على الاستقرار النقدي. فهو

يوجه نشاط الجهاز المصرفي، وعلاقة بنك الجزائر مع البنوك الإسلامية تكون ضمن الأطر القانونية . ويمكن حصر طبيعة هذه العلاقة في : (بونعاس، 2020، الصفحات 10-11)

الاحتياطي الإجباري :

يطبق بنك الجزائر هذه النسبة على كامل البنوك العاملة فالقطاع المصرفي الجزائري سواء كانت إسلامية أو تقليدية . فهو لا يقوم بالتفريق بين أنواع الحسابات فيما يخص تطبيق نسبة الاحتياطي الإلزامي . بالنسبة إلى الحسابات الجارية ليست هناك فروقات جوهرية بين البنك التقليدي والإسلامي. لكن بالنسبة للاحتياطي الإجباري على الحسابات الاستثمارية فالبنك ليس مدينا بها وإنما مؤتمن عليها. فأصحاب هذه الحسابات الاستثمارية يعتبرون شركاء من استثمار فاعائد أو الخسارة وبالتالي تطبيق الاحتياطي الإلزامي عليها يعطل جانب من اموال الموزعين. الرقابة على الائتمان:

تهدف السلطات النقدية إلى تحقيق التوازن النقدي واستقرار الأسعار من خلال التأثير على عملية عرض النقود من خلال وضع شروط الائتمان. لكن المصارف الإسلامية ليست بحاجة إلى هذا الأسلوب لأنها لا تمنح فرص ولكنها تستثمر استثمارا مباشرا فنشاطها لا يؤثر في المعروض النقدي تأثيرا كبيرا. وفي هذا الشأن فالبنوك الإسلامية لا تعامل معاملة خاصة. حيث يطبق عليها نفس الترتيبات على البنوك التقليدية.

ضمان الودائع :

تلزم شركة ضمان الودائع البنوك بدفع علاوة سنوية تحسب على اساس المبلغ الإجمالي للودائع بالعملة الصعبة. وحددت هذه النسبة في حدود 1% . بعد تحصيل العلاوة المستحقة من شركة ضمان الودائع يتم إيداعها في حساب لدى بنك الجزائر.

وهنا نجد البنوك الإسلامية مشكل عدم التفريق بين طبيعة الودائع والحسابات المودعة لديها ومشكل توظيف العلاوات المحصل عليها من طرف شركة ضمان الودائع في شكل سندات الخزينة المترتب عنها فوائد وهو ما يتنافى وطبيعة عمل المصارف الإسلامية.

الملجأ الأخير للاقتراض:

تحتاج البنوك العاملة في القطاع المصرفي إلى إعادة التمويل والاحتياج للسيولة فتلجأ إلى البنك المركزي الذي يلعب دور المقرض الأخير لكن طبيعته البنوك الإسلامية لا تستفيد من هذا الأسلوب لاحتوائه على سعر فائدة، وأداة الخصم إعادة الخصم بالنسبة للبنوك التقليدية لا تستفيد لأنه يتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية وعمل البنوك الإسلامية لذلك تحتاج البنوك الإسلامية لتكييف إدارة تتلاءم وطبيعة عملها. السيولة القانونية :

حسب المادة 03 من النظام 11-04 المؤرخ في 24 ماي 2011 المتضمن تعريف وتسيير ورقابة خطر السيولة. قرر بنك الجزائر أن البنوك في كل الحالات أن تقدم معامل سيولة 100% على الأقل وبالتالي عانت البنوك الإسلامية في مشكلة انخفاض نسبة السيولة مقارنة مع البنوك التقليدية. ويرجع هذا لاحتمال التي تدخل فيها الحسابات الاستثمارية التي لا يوجد التزام على البنك الإسلامي بردها كاملة لمودعيها، وكذلك سندات الخزينة التي لا تتعامل بها البنوك الإسلامية مما يؤدي إلى تعطيل استثمار الأموال المودعة لديها.

2.4 أثر السياسة النقدية على سيولة المصارف الإسلامية:

ان موضوع السيولة وادائها من اكبر التحديات التي تتواجه العمل المصرفي التقليدي الاسلامي ، فسيولة المصارف هي كمية الاموال المتاحة للمصرف من اجل مواجه حركة السحب (الودائع) وهنا تجد المصارف صعوبة التوفيق بين متطلبات السيولة المحتفظ بها. كلما كان حجم السيولة أكبر كان الوضع أفضل بالنسبة للعميل المودع لدى البنك، ومن جهة اخرى يعني ضعف قدرة المصرف على توظيف امواله بكفاءة وتحقيق الارباح المرجوة ولأن المصارف الا سلامية لا تستطيع ان تلجا إلى البنك المركزي في عمليات إعادة الخصم فإنها مضطرة للاحتفاظ باستمرار بجزء من مواردها المالية كنقد جامد تفوق نسب السيولة المقررة من البنك المركزي وقد تم قياس مستوى السيولة كما يبينه الجدول التالي:

الجدول (4) : نسبة السيولة لدى المصارف الإسلامية والقطاع المصرفي (2011-2022) الوحدة بالمليون(دج)

البيان	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
إجمالي أصول مصرف السلام	24821	32783	39551	36309	40575	52104	85775	110109	131019	162626	237804	261693
إجمالي أصول بنك البركة	132984	150788	157073	162773	193573	210344	248633	270996	261568	268779	287682	277002
إجمالي أصول المصارف الإسلامية	157805	183571	196624	199082	234148	263448	334408	381105	392587	431405	525486	538695
الأصول النقدية السائلة لدى مصرف السلام	9362	10567	10029	11221	15851	18923	34846	27978	27584	53600	75916	74638
الأصول النقدية لدى بنك البركة	67803	80394	84041	74658	89962	89902	99616	105021	95745	107252	132848	127478
الأصول النقدية لدى المصارف الإسلامية	77165	90961	94070	85879	105813	108825	134462	132999	123329	160852	208764	202116
نسبة السيولة النقدية% لدى مصرف السلام	37.71	32.23	25.35	30.90	39.06	35.63	40.62	25.40	21.05	32.95	31.92	28.52
نسبة السيولة النقدية% لدى بنك البركة	50.98	53.31	53.50	45.86	46.47	42.74	40.06	38.75	36.60	39.90	46.17	46.02
نسبة السيولة النقدية% لدى	48.89	49.55	47.84	43.13	45.19	41.30	40.20	34.89	31.41	37.28	39.72	37.51

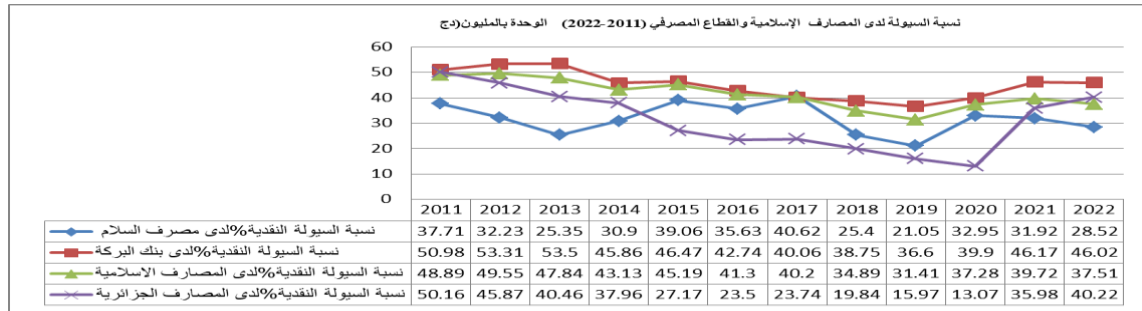
أثر السياسة النقدية على المصارف الإسلامية في الجزائر - حالة مصرف السلام وبنك البركة

												المصارف الاسلامية
40.22	35.98	13.07	15.97	19.84	23.74	23.50	27.17	37.96	40.46	45.87	50.16	نسبة السيولة التقديية%لدى المصارف الجزائرية

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على: - بنك الجزائر التقرير السنوي (2013-2023).

- مصرف السلام، بنك البركة الجزائري التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

الشكل (6) : نسبة السيولة لدى المصارف الإسلامية والقطاع المصرفي (2011-2022) الوحدة: المليون دج.



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الجدول رقم (4).

من خلال الجدول بلغت نسبة سيولة المصارف الإسلامية نسبا متفاوتة حيث بلغت أعلى قيمة لها سنة 2012 بنسبة 49.55% لتبدأ في التراجع لتبلغ أقصى قيمة لها سنة 2019 بنسبة 31.41%، لتبدأ بعدها في الارتفاع التدريجي. أما عتبة السيولة لدى لقطاع المصرفي فقد شهد انخفاضا تدريجيا حتى سنة 2020 بنسبة 13.07% لتبدأ في الارتفاع مجددا.

وعند مقارنة نسبة سيولة المصارف الإسلامية مع نسبة السيولة النقدية لدى القطاع المصرفي نجد أن أكبر منها على طول مدة الدراسة بما يعادل أكثر من 115%. وهذا الارتفاع راجع لقلة الفرص الاستثمارية قصيرة الأجل المتاحة، وكذا ضمان جاهزيتها لحركة السحوبات المتوقعة لمودعين، ولكنه يعطل ربحية المصارف نتيجة ضعف استغلال الأصول النقدية واستثمارها في أوجه مدرة للدخل.

من خلال الجدول شهدت نسبة السيولة النقدية لمصرف السلام وبنك البركة تذبذبا تارة انخفاضاً وتارة أخرى صعوداً لوفرة الأرصدة النقدية للبنك مما يزيد على قدرته على الالتزام والوفاء وإن كان مطمئنا بالنسبة للبنك من ناحية الوفاء إلا أنه يؤثر على ربحيته.

كما أن الانخفاض في السيولة لا يعني عدم كفاءة البنك في إدارة سيولته
بنك السلام احتفظ بمعدل سنوي للسيولة في حدود 31.77% في حين كانت هذه أنسبة لبنك البركة في حدود 45.03%. وهي أكبر بالمقارنة مع مصرف السلام.

رابعا - أثر السياسة النقدية على ربحية المصارف الإسلامية:

الجدول التالي يبين معدلات ربحية المصارف الإسلامية ومصارف القطاع المصرفي (التقليدية).

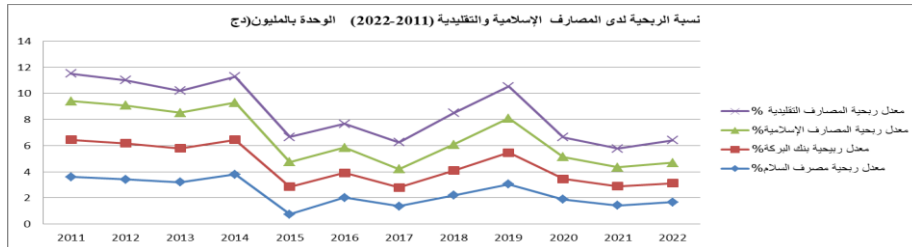
الجدول (5): نسبة الربحية لدى المصارف الإسلامية والتقليدية (2011-2022) الوحدة بالمليون (دج)

البيان	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
إجمالي أصول مصرف السلام	24821	32783	39551	36309	40575	52104	85775	11010	13101	16262	23780	2616
								9	9	6	4	93
إجمالي أصول بنك البركة	13298	15078	15707	16277	19357	21034	24863	27099	26156	26877	28768	2770
	4	8	3	3	3	4	3	6	8	9	2	02
إجمالي أصول المصارف الإسلامية	15780	18357	19662	19908	23414	26344	33440	38110	39258	43140	52548	5386
	5	1	4	2	8	8	8	5	7	5	6	95
صافي أرباح مصرف السلام	898	1120	1267	1383	301	1080	1181	2418	4007	3069	3389	4393
صافي أرباح بنك البركة	3778	4190	4092	4306	4108	3984	3548	5167	6333	4227	4257	4022
صافي أرباح المصارف الإسلامية	4676	5310	5359	5689	4409	5064	4729	7585	10340	7296	7646	8415
معدل ربحية مصرف السلام %	3.61	3.41	3.20	3.80	0.74	2.03	1.37	2.19	3.05	1.88	1.42	1.67
معدل ربحية بنك البركة %	2.84	2.77	2.60	2.64	2.12	1.89	1.42	1.90	2.42	1.57	1.47	1.45
معدل ربحية المصارف الإسلامية %	2.96	2.89	2.72	2.85	1.88	1.92	1.41	1.99	2.63	1.69	1.45	1.56
معدل ربحية المصارف التقليدية %	2.10	1.93	1.67	1.99	1.92	1.83	2.05	2.42	2.42	1.51	1.43	1.72

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على: - بنك الجزائر، التقرير السنوي (2013-2023).

- مصرف السلام، بنك البركة الجزائري التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

الشكل (7): نسبة الربحية لدى المصارف الإسلامية والتقليدية (2011-2022) الوحدة: المليون دج.



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الجدول رقم (5).

الجدول (6): نسبة الربحية لدى المصارف الإسلامية والتقليدية (2011-2022) الوحدة بالمليون (دج)

البيان	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
صافي أرباح مصرف السلام	898	1120	1267	1383	301	1080	1181	2418	4007	3069	3389	4393
ربحية مصرف السلام مقابل الخدمات	2189	3005	3680	4101	2211	2769	3990	7016	9331	7705	9268	11136
صافي أرباح بنك البركة	3778	4190	4092	4306	4108	3984	3548	5167	6333	4227	4257	4022
ربحية بنك البركة مقابل الخدمات	7804	8286	7760	7473	7818	8539	8668	11850	13290	10858	8456	8301

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على: - مصرف السلام، بنك البركة الجزائري التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

-من خلال الجدول نلاحظ ارتفاعا ملحوظا في صافي أرباح مصرف السلام إلى غاية سنة 2015 انخفضت ربحيته حيث بلغت 301 مليون (دج) ثم بدأت في التصاعد التدريجي إلى أن بلغت 4393 مليون (دج) سنة 2022. أما ربحية مصرف السلام مقابل الخدمات فقد شهدت هي أيضا تصاعدا تدريجيا إلى غاية 2013 حيث بلغت 3680 مليون (دج) لتبدأ في الانخفاض في سنة (2014-2015) لتواصل الارتفاع تدريجيا لتبلغ 11136 مليون (دج) سنة 2022. أما بالنسبة لبنك البركة فصافي أرباح وربحيته مقابل الخدمات شهدا تذبذبا صعودا ونزولا خلال فترة الدراسة.

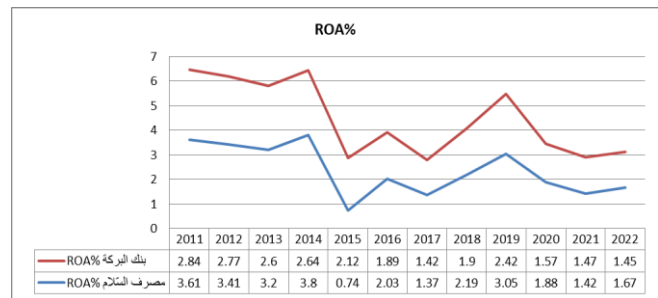
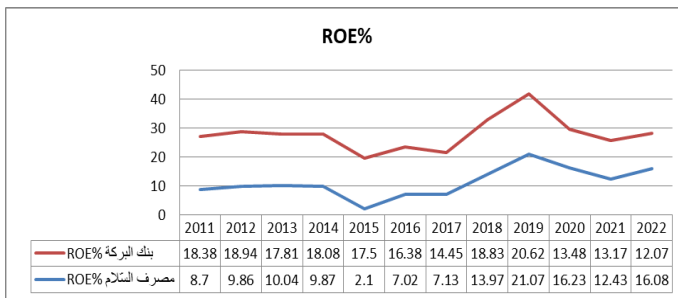
- ويرجع انخفاض صافي أرباح بنك السلام وبنك البركة خاصة سنة (2015) إلى ارتفاع نسبة الاحتياطي القانوني وكذا إلى سياسة بنك الجزائر لامتناع السيولة (7 أيام و6 أشهر)، وأيضا تزامن انخفاض أسعار البترول وتسجيل العجز في ميزان المدفوعات الأمر الذي أدى إلى انخفاض السيولة المصرفية. رغم تطبيق بنك الجزائر لأدوات السياسة النقدية التقليدية فالمصارف الإسلامية أدارت سيولتها وربحياتها اعتمادا على هذه الأدوات النقدية التقليدية واستطاع مواجهة هذه التحديات والصعوبات من خلال تنوع العمليات المصرفية الأساسية التي تقوم بها وتقديم خدمات جديدة ومتنوعة.

الجدول (7) : العائد على الموجودات (ROA) والعائد على حق الملكية (ROE) لمصرف السلام وبنك البركة (2011-2022).

البيان	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
ROA% مصرف السلام	3.61	3.41	3.20	3.80	0.74	2.03	1.37	2.19	3.05	1.88	1.42	1.67
بنك البركة	2.84	2.77	2.60	2.64	2.12	1.89	1.42	1.90	2.42	1.57	1.47	1.45
ROE% مصرف السلام	8.7	9.86	10.04	9.87	2.10	7.02	7.13	13.97	21.07	16.23	12.43	16.08
بنك البركة	18.38	18.94	17.81	18.08	17.50	16.38	14.45	18.83	20.62	13.48	13.17	12.07

المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على : -مصرف السلام ، بنك البركة الجزائري التقرير السنوي ، أعداد مختلفة

الشكل (8) : العائد على الموجودات (ROA) والعائد على حق الملكية (ROE) لمصرف السلام وبنك البركة (2011-2022).



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الجدول رقم (7).

- من خلال الجدول يظهر أن العائد على الموجودات (ROA) لكلا البنكين متقارب في القيمة وهنا يبين كفاءة المصرف في توليد الأرباح من توظيف أمواله في الموجودات، وقد شهد (ROA) لمصرف السلام سنة 2015 انخفاضاً كبيراً. كما أنه شهدا تذبذبا خلال فترة الدراسة بالنسبة لمصرف السلام مقارنة ببنك البركة الذي أظهر فيه المؤشر استقرارا خلال فترة الدراسة.

- أما بالنسبة لمؤشر العائد على حق الملكية (ROE) فيظهر أن بنك البركة له الأفضلية بمعدل متوسط 16.64% مقارنة مع مصرف السلام الذي بلغ معدل متوسط 11.20% في حين أن المصرف شهد تذبذبا في قيمة هذا المؤشر خلال فترة الدراسة خاصة سنة 2015 بلغ 2.01%. وعليه فبنك البركة له كفاءة أكبر في تحقيق العوائد على أمواله الموظفة في رأس ماله.

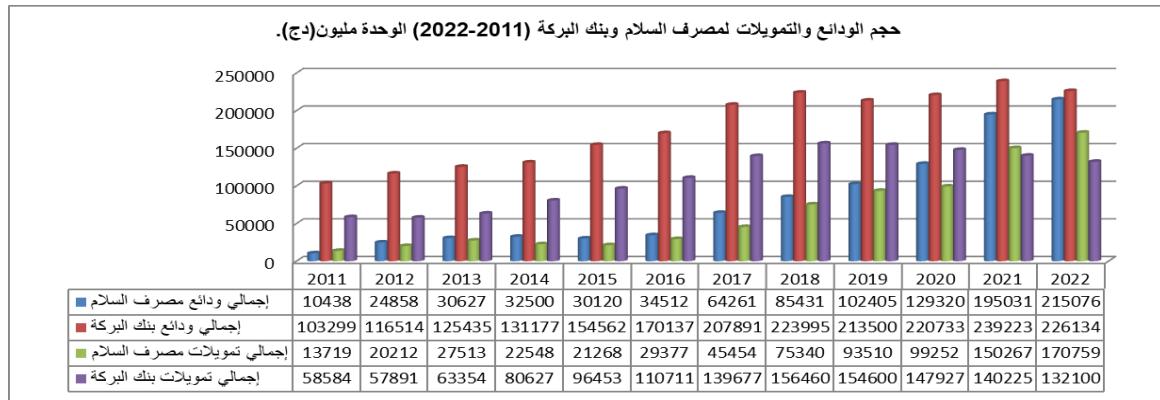
3.4 أثر السياسة النقدية على نشاط المصارف الإسلامية :

الجدول (8) : حجم الودائع والتمويلات لمصرف السلام وبنك البركة (2011-2022) الوحدة مليون (دج).

البيان	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
إجمالي ودائع مصرف السلام	10438	24858	30627	32500	30120	34512	64261	85431	102405	129320	195031	215076
إجمالي ودائع بنك البركة	103299	116514	125435	131177	154562	170137	207891	223995	213500	220733	239223	226134
إجمالي تمويلات مصرف السلام	13719	20212	27513	22548	21268	29377	45454	75340	93510	99252	150267	170759
إجمالي تمويلات بنك البركة	58584	57891	63354	80627	96453	110711	139677	156460	154600	147927	140225	132100

المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على : -مصرف السلام ، بنك البركة الجزائري التقرير السنوي ، أعداد مختلفة

الشكل (9) : حجم الودائع والتمويلات لمصرف السلام وبنك البركة (2011-2022) الوحدة ملين (دج).



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الجدول رقم (8).

- يظهر من خلال الجدول أن حجم إجمالي ودائع المصرفين في تصاعد متواصل حيث بلغت قيمته في سنة 2022 215076 مليون (دج) في مصرف السلام وبنك البركة على التوالي كما أنه سجل (حجم إجمالي الودائع) انخفاضا ملحوظا لدى مصرف السلام في سنة 2015 بقيمة 30120 مليون (دج).

- أما إجمالي التحويلات فشهد تصاعدا في مصرف السلام من سنة (2011-2013) ليسجل بعدها انخفاضا من سنة (2014 إلى 2015) ليأخذ منحى تصاعديا إلى غاية 2022 بقيمة 170759 مليون (دج) ، وإجمالي التحويلات في بنك البركة سجل ارتفاعا إلى غاية سنة 2018 (156460 مليون دج) ليبدأ في التراجع إلى غاية 2022 (132000 مليون دج).

5- الخاتمة :

من خلال هذه الورقة البحثية تم التطرق إلى كيفية تأثير السياسة النقدية على المصارف الإسلامية ، ومحاولة فهم طبيعة العلاقة بين بنك الجزائر والبنوك الإسلامية وكذا الوقوف على التأثيرات الممكنة على سيولة واستثمارات ، والقدرة التنافسية للمصارف الإسلامية جراء تطبيق أدوات السياسة النقدية التقليدية ، حيث توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

1.5 نتائج الدراسة :

- تواجه المصارف الإسلامية مجموعة من الصعوبات والتحديات لعل أبرزها النصوص القانونية والتشريعية ، والمنافسة من طرف البنوك التقليدية حيث حصة البنوك الإسلامية في السوق المصرفية الجزائرية في حدود 3 من إجمالي النشاط المصرفي.

- تعامل بنك الجزائر مع البنوك الإسلامية بنفس تعامله مع البنوك التقليدية ولم يميز بينها في الأدوات التي يدير بها سياسته النقدية.

- خضوع المصارف الإسلامية لأدوات السياسة النقدية التقليدية من شأنه أن يؤثر سلبا على كفاءتها في إدارة سيولتها ويهدد قدرتها التنافسية أمام المصارف التقليدية .

- المصارف الإسلامية في حاجة إلى بدائل فبعض أدوات السياسة النقدية غير ملائم لإعادة الخصم وبعض الأدوات تحتاج تعديلات على غرار الاحتياطي الإجباري.

2.5 توصيات الدراسة :

- وجب النظر في الأنظمة الصادرة عن بنك الجزائر وضرورة تكييف العلاقة بين بنك الجزائر والمصارف الإسلامية .
- وجب الموازنة بين الربحية والسيولة بالنسبة للمصارف الإسلامية خاصة العمل في بيئة غير ملائمة وغير مراعية لخصوصية العمل المصرفي الإسلامي .

- نشر وعي العمل المصرفي الإسلامي ، وتكوين الكوادر والعاملين في المجال المصرفي الإسلامي.

6. قائمة المراجع:

أولا : المراجع باللغة العربية

- الشاذلي، د. ش. (2017). قنوات انتقال أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي. صندوق النقد العربي-سلسلة دراسات اقتصادية، ص.1
- العززي، ش. أ. (2012). إدارة البنوك الإسلامية. عمان-الأردن: دار النفائس.
- العززي، ش. أ. (2012). إدارة البنوك الإسلامية. عمان -الأردن: دار النفائس.
- ب. ش. (2024). إصلاحات السياسة النقدية في ظل الحوكمة ومدى فعاليتها في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر -دراسة تحليلية خلال الفترة 2000-2023. مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، ص.157
- بركاني، س. (2019). أثر السياسة النقدية للبنك المركزي على التوسع الائتماني للبنوك التجارية والتمويلي للبنوك الإسلامية. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية. التجارية وعلوم التسيير. أطروحة دكتوراه.
- بوشريط أسامة. (2021). أثر السياسة النقدية التقليدية على البنوك الإسلامية- دراسة حالة بنك السلام-. المدية، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير. أطروحة دكتوراه.
- بونعاس، ر. ح. (2020). علاقة بنك الجزائر مع البنوك الإسلامية. ملة أبحاث، ص.10-11
- ر. م. (n.d.). تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري للدور في الجزائر خلال الفترة 2010-2000. الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، ص.92
- ز. س. (2023). أدوات السياسة النقدية وانعكاسها على النمو الاقتصادي. دراسة تحليلية للأقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2020. مجلة البشائر الاقتصادية، ص.524
- سعودي، ر. ح. ب. (2014). إصلاحات السياسة النقدية في ظل برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التضخم والكتلة النقدية وأسعار الصرف في الجزائر. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، ص.42
- شودار، ا. ح. (2023). البنوك الإسلامية والسياسات النقدية. الجزائر: دار الباحث .
- شودار، ر. ح. (2023). البنوك الإسلامية والسياسات النقدية. برج بوعريش -الجزائر: دار الباحث.
- طيب، ب. ش. (2024). إصلاحات السياسة النقدية في ظل الحوكمة ومدى فعاليتها في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر. مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، ص.159
- عطار، ب. م. (2022). تقييم أداء السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2010-2019. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، ص.697
- علي، ص. (2016). البنوك المركزية في الدول النامية وقدرتها على الممارسات غير التقليدية. مجلة الاقتصاد والمالية، ص.10
- قرش، ب. ع. (2018). الصيرفة الإسلامية كشكل من أشكال الصيرفة الشاملة في المصارف الخاصة في الجزائر -مع الإشارة لبنك البركة الجزائري- .مجلة دفاتر اقتصادية، ص.264
- لطرش، ط. (1993). محاولة تعريف السياسة النقدية في المرحلة الانتقالية على اقتصاد السوق في الجزائر. الجزائر.

- مسغوني، ر. ب. (2020). أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط. دراسة قياسية لبعض الدول العربية. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ص. 264.
- مصداق، ب. ز. (2022). توجهات السياسة النقدية في الجزائر في إطار تعديلات قانون النقد والقرض : 10-90 دراسة تحليلية. مجلة إقتصاد المال والأعمال، ص. 498.
- ناصر، س. (2006). علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة -مع دراسة تطبيقية حول علاقة بنك البركة الجزائري ببنك الجزائر. الجزائر: دار هومة.
- وعيل، م. ه. (2018). سياسة التسيير الكمي كآلية لتطبيق السياسة النقدية -دراسة تحليلية نظرية الآفاق. مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، ص. 195.
- ياسين، ز. ا. (2022). أبعاد صيغ التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية. حوليات جامعة الجزائر، ص. 203 ط. 1.
- يوسف، ي. ح. (2014). البنوك المركزية ودورها في اقتصاديات الدول. القاهرة: دار التعليم الجامعي الاسكندرية - ط. 1.

المراجع باللغة الفرنسية

- Ezing. (1964). *Monetary Policy.Means and Ends*. harnonds worth Midlesex: Penguin Books.
- Palat, J. (1986). *Monnaie, Institution Financières et Politique Monétaire*. PARIS: Ed Economica.